https://doi.org/10.61353/ma.0170109

القدس وفلسطين

أ.م .د. نرجس أسعد كدرو
جامعة ماردين – آرتقلو-
معهد الدراسات العليا
d.narjes99@gmail.com

الباحث: حسين رمضان عباس أوغلو
جامعة ماردين – آرتقلو-
معهد الدراسات العليا
hseyinalabbas88@gmail.com

تاريخ استلام البحث 2024/2/20 تاريخ ارجاع البحث 2024/3/1 تاريخ قبول البحث 2024/3/17

يهدف البحث الحالي إلى تناول موضوع السياسة الاقتصادية في القدس بين عامي 1864م – 1914م، أما بالنسبة لأبرز الجوانب التي يتناولها البحث بمجمله سيكون الحديث عن أهم الصناعات التي كانت منتشرة في تلك الفترة، والمواد الأولية التي ساعدت على قيام هذه الصناعات وتطورها، بالإضافة لأهم الأدوات التي استخدمت، وأبرز الاحصائيات التي تحدثت عن كل صناعة من هذه الصناعات، بالإضافة للحديث عن التجارة بنوعيها الداخلية والخارجية، وأبرز الضرائب والرسوم التي كانت مفروضة في تلك الحقبة، ثم توضيح أهم العملات التي كانت متداولة بين سكان القدس، وفي النهاية نوضح أهم الأوزان والمقاييس والمكاييل التي كانت مستعملة في القدس.

الكلمات المفتاحية: القدس – النقود – الصناعة – التجارة – المقاييس – الأوزان – الضرائب.

This ongoing research aims to address the issue of economic policies and patterns of economic lifestyles that were evident in Jerusalem between the years 1864 AD - 1914 AD . As for the most prominent aspects of the research as a whole that can be addressed in the following. This discussion will be about the most important industries and crafts that were widespread at that period. These raw materials assisted and facilitated to establish what is considered as the most important yet vital development regarding these industries and crafts, adding to the most important tools that were used and highlighted to show the importance and vitality regarding each aspect of these industries. Keeping in mind the full vivacity of trade, both internal and external this can highlight the taxes and fees that were imposed in that era by the governing body, after clarifying and illustrating the most important and vital currencies that were in circulation among the residents of Jerusalem. Finally, we explain the most important coins, currencies, coinage and types of measurement that were used in Jerusalem.

Keywords: Jerusalem, coins, economy policies, trade, types of measurement, measurement, taxes.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0170109

المقدمة

تُعدُّ مدينةُ القدس من أهمّ المدن التي نالت عناية خاصة لدى الباحثين، ومن جميع جوانب الحياة، سواء أكانت تاريخية أم سياسية أم حضارية أم اقتصادية، حيث أنَّنا نرى الاهتمام البالغ الذي أوّلاه المسلمين، وعلى مر الزمان من أجل حماية هذه المدينة عامة والأماكن المقدسة فيها بشكل خاص، إذْ اعتبارها ملك للأمة جميعها ولا تختص بفئة أو طائفة معينة، وهذا الاهتمام نابع من اهتمام سيد المرسلين محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) بهذه البقعة المقدسة، ودراسة الاقتصاد جانب من الجوانب المهمة في دراسة أي حضارة أو منطقة، لأنه عصب الحياة، والعناية بجوانبه المختلفة يدل على مدى التطور والازدهار الذي وصلته هذه البلدان، في كل فترة من فترات تاريخها.

أولًا- أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على السياسة الاقتصادية التي كانت متبعة في قضاء القدس.

ثانيًا- أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

1- تسليط الضوء على أهم الصناعات الموجودة في قضاء القدس.
2- توضيح أنواع التجارة التي كانت سائدة في تلك الفترة.
3- أهم الضرائب والرسوم التي كانت مفروضة، وأهم النقود التي كان يتداولها السكان.
4- تبيان أهم الأوزان والمقاييس والمكاييل المستخدمة في ذلك الوقت.

ثالثًا- منهجية البحث:

استعمل الباحث المنهج التاريخي والوصفي في دراسته للسياسة الاقتصادية في القدس بين عامي 1864-1914م

رابعا- مشكلة البحث:

يحاول هذا البحث الإجابة عن عدة أسئلة أهمها:

1- ماهي أبرز الصناعات التي كانت منتشرة في قضاء القدس
2- هل هناك تبادل تجاري بين القدس والمدن المجاورة، وكذلك الولايات الأخرى.
3- ما أهم المقاييس والاوزان والمكاييل التي كانت معتمدة في تلك الفترة.
4- ما أبرز أنواع النقود المستخدمة في تلك الفترة.

خامسًا- هيكلية البحث:

يتناولُ البحث السياسة الاقتصادية في القدس بين عامي 1864م – 1914م، أما بالنسبة لأهمَّ الجوانب التي يتناولها البحث بمجمله سيكون الحديث في المبحث الأول عن أهم الصناعات التي كانت منتشرة في تلك الفترة، بالإضافة للحديث عن التجارة بنوعيها الداخلية والخارجية، أما المبحث الثاني فقد تحدثنا فيه عن الضرائب والرسوم والنقود والمقاييس المكاييل والأوزان.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المبحث الأول: الصناعة والتجارة في قضاء القدس

يعدُّ القدس من المدن الكبرى ذات التاريخ العريق على مستوى العالم، ونظرًا لأهميتها الدينية فقد بلغت أوج عظمتها في العصور الإسلامية المتلاحقة[1]، والاهتمام بها شمل جوانب الحياة كافة، ومنها الصناعة والتجارة، حيث ترتبط الصناعة ارتباطًا وثيقًا بتوافر المواد الأولية الضرورية لقيام الصناعات بأنواعها وكذلك الأيدي العاملة التي تدير هذه الصناعة وتطورها والأمر الآخر هو توفر السوق لتسويق هذه المنتجات وبيعها، وتطورت الصناعة في بيت المقدس تطورًا ملحوظًا خلال فترات تاريخها، حيث كانت تزدهر بازدهار الدولة، وتتراجع في فترات الضعف والحروب.

أما التجارة فقد حظيت باهتمام بالغ في تلك الفترة، وتنوعت بين تجارة داخلية مع الأقضية والمناطق المجاورة، وبين تجارة خارجية مع الولايات العثمانية والدول الأجنبية.

وقد تمَّ تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول يتناول الصناعة في قضاء القدس، أما المطلب الثاني فقد خصص للحديث عن التجارة بنوعيها (الداخلية والخارجية).

المطلب الأول: الصناعة في قضاء القدس

كانت الصناعة في قضاء القدس في الفترة العثمانية الواقعة بين عامي 1864 – 1914م متنوعة، وتغطي حاجة السوق والناس بشكل مقبول، كما كان لها أهمية السكان بصورة عامة؛ كونها تعد عصب الحياة.

وتمَّ تقسيم المطلب إلى فرعين الفرع الأول يوضح أهمَّ الصناعات الغذائية التي كانت موجودة في قضاء القدس، أما الفرع الثاني فيذكر أهم الصناعات المعدنية والنحاسية والحديدية، وكذلك صناعة النجارة.

الفرع الأول: الصناعات الغذائية:

تُعدُّ الصناعات الغذائية من أهم الصناعات التي يعتمد عليها الإنسان في معيشته اليومية، وتوفيرها ضرورة ملحة لحياة أي مجتمع، لهذا اهتم سكان القدس بها وأولوها اهتمام بالغ، وقد تنوعت ما بين طحن الحبوب، وصناعة الزيت والسمسم، بالإضافة لصناعات أخرى كتجفيف الفواكه، والحلاوة والطحينية، ومشتقات الحليب.

أ- صناعة طحن الحبوب:

أنشأ السكان في قضاء القدس عددًا من المطاحن اليدوية والآلية والهوائية وكذلك المطاحن التي تدار بقوة الحيوانات، وبلغ عدد تلك المطاحن في القدس بحسب إحصائية سالنامة سورية عام 1871م أربع عشرة مطحنة، أما سجلات محكمة القدس الشرعية فقد ذكرت تسع عشرة مطحنة، ويشتمل هذا النوع من المطاحن على مسطاح وعجلات وقوس وبئر، ثم جلب المهاجرون اليهود إلى القدس في نهاية القرن التاسع عشر الوابور، واستعمل لطحن الحبوب، والوابور هي المطاحن التجارية التي كانت تدار بواسطة آلة بابور الفحم الحجري بقوة 15 حصاناً [2].

وكذلك ظهرت طواحين الهواء التي انتشرت بعد أن جلبها اليهود إلى القدس حيث أقام اليهودي مونيفتوري محطات هوائية في القدس، وجلب معداتها من إنكلترا عن طريق ميناء يافا، وبدأت هذه المطاحن بالعمل في

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

عام 1875م واستمرت حتى عام 1887م ثم توقفت لأسباب عدة منها عدم استمرارية هبوب الرياح في القدس طوال السنة والأمر الآخر هو قساوة حبات القمح الموجود في فلسطين في تلك الفترة [3]. كما أقام الرهبان الألمان طاحونة هوائية في القدس، أما العاملين بهذه المهنة فكانوا يعرفون بالطحانين [4].

وذكر صاحب كتاب تحولات جذرية في فلسطين أنَّ عدد الطحانين في القدس في عام 1876م، قد بلغ 21 طحان، 18 من المسلمين و3 من اليهود [5].

في حين، انتشرت الأرحية اليدوية أو المطحنة اليدوية ، وكانت منتشرة في الأرياف وفي البادية إذْ كانت تطحن الرحى الواحدة يوميًا ما بين 10 – 15 كلغ، وكان سكان هذه المناطق يقومون إما بطحن الحبوب بواسطة الرحى أو جرشها، والجرش هو فقط لتكسير الحب كالقمح والعدس، وانتشرت تجارة الأرحية بين التجار حيث كان يتم جلبها من اللجاة في حوران بسبب وفرة الحجارة البازلتية القوية في تلك المنطقة، ويوجد نماذج من هذه الأرحية في المتاحف الشعبية في عمان [6]. ومن الطبيعي أن ترتبط صناعة الخبز بطحن الحبوب حيث تم إنشاء 22 فرناً في عام 1871م في قضاء القدس، حسب إحصائية سالنامة سورية [7].

كما، توزعت الأفران في غالب محلات القدس منها محلة الشرف ومحلة النصارى ومحلة المغاربة ومحلة الأرمن ومحلة الواد، أما من يعمل في هذه الأفران كانوا يعرفون بالفرانين، وكان عددهم في القدس عام 1876م 77 فران، 52 من المسلمين، 15 من الروم، 10 من اليهود [8].

ب- صناعة الزيت:

تُعدُّ هذه الصناعة من الصناعات الهامة في قضاء القدس؛ وذلك لانتشار زراعة الزيتون فيه، حيث انشأت في هذا القضاء العديد من معاصر الزيتون، وكان يعرف القديم من هذه المعاصر باسم البد (والبد هو مساحة من الأرض ذات بناء مستوفي ويحتوي أيضًا على مساحة سماوية، يتم فيها نشر الزيتون قبل عصره، حيث يطلق عليها عامة الناس اسم المسطاح)[9].

كما يتكون البد من حجر رحى كبير مثبت بعمود خشبي يجر بواسطة الخيول ويمرر على حب الزيتون لرصعه وهرسه، ثم يتم جمعه وعصره من خلال وضع أثقال عليه من أجل استخراج الزيت منه، ثم يفصل الزيت عن الشوائب بواسطة المياه الساخنة [10].

لذا، يذكر صاحب كتاب خطط الشام طريقة استخراج زيت الزيتون أو استخلاصه بمراحل متتالية أولها سحق الزيتون بواسطة أسطوانة من حجر يدير هذه الأسطوانة بغل داخل وعاء مستدير من حجر، أما المرحلة الثانية فتكون بكبس الزيتون المسحوق لتفريق الزيت عن الثفل ويتم هذا التفريق إما بمكبس عادي أو مكبس مائي، أما المرحلة الثالثة والأخيرة فتكون بتفريق الزيت عن الماء والعناصر الأجنبية والمختلطة فيه، ويكون ذلك بترك العصير يروق فيفترق الزيت الصافي لأنه يطفو على وجه العصير، أما الثفل فيتم سحقه وكبسه فيخرج منه زيت أسود يسميه الدمشقيون (زيت الجفت) يستعمل في صناعة الصابون[11]. وحسب إحصائية سالنامة

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ولاية سورية بلغ عدد المعاصر في مدينة القدس في عام 1876م تسع معاصر [12]، وتركزت معظمها في محلة باب العمود [13]، كما انتشرت المعاصر في قرى قضاء القدس مثل بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور والطور والمالحة [14].

ج ـ معاصر السمسم:

فقد كانت الغاية من إنشاء هذه المعاصر استخراج زيت السيرج [15] من السمسم، وبينت سجلات المحكمة الشرعية في القدس عند حصر تركات المتوفين وجود معاصر السمسم، وكذلك يوجد معاصر للسمسم مشتركة الملكية، ويوجد معاصر للسيرج في محلات باب العمود ومحلة الواد، وفي قرى بيت لقيا وبيت سيرا وعناتا [16].

الفرع الثاني: صناعات أخرى:

ظهرت في القدس صناعات أخرى ساهمت في تطور وإنتاج آلات جديدة، كالصناعات المعدنية والنحاسية والحديدية، وغالب من كان يعمل بهذه المهن هم من اليهود والنصارى، وتطورت صناعة البناء، بسبب إقبال السكان على تشييد الأبنية الحديثة، وأكثرها انتشارًا كان صناعة البلاط والقرميد.

أ) الصناعات المعدنية والنحاسية والحديدية:

ازدهرت صناعة الحديد، وأخذت بالتطور بعد وصول الحديد إلى هذه المنطقة، وساهمت هذه الصناعة في تطوير أدوات الزراعة، فتم صناعة المحاريث الحديدية، والمناجل والسكاكين وفراع الأشجار التي كانت تستخدم في تقطيع الأشجار والخشب، وكذلك مناصب النار والشباري، والبراميل [17].

في حين، تمَّ صناعة الأبواب والشبابيك للجوامع والمدارس والكنائس، وتدل على رقي صناعة الحدادة وصناعة النحاس دلالة عظيمة واضحة وجلية ، إلى جانب بروز صناعة أبواب القلاع كقلعة عكا[18]، وكذلك البراغي والمفاتيح والمسامير، وصناعة بعض الأدوات الحديدية الخاصة بالاستعمال المنزلي كالأواني والقدور والسكاكين والكراسي، وتقوم هذه الصناعة في أماكن خاصة تعرف بدكاكين الحدادة[19]، وبالإضافة للصناعات المرتبطة بالحديد، برزت صناعات أخرى مرتبطة بالنحاس، حيث تطورت تطوراً ملحوظاً، وكان من أبرزها صناعة الأدوات النحاسية المنزلية، مثل دلات القهوة، والموائد، والصواني والصحون والمغارف والملاعق والمصافي والشمعدنات[20]، (والشمعدان هو عمود ذو أصبع واحد أو أكثر تركز في اطرافه شموع للزينة والإضاءة)[21].

فقد تَّم تبييض الأدوات النحاسية باستمرار؛ لأن لونها يتغير مع مرور الوقت وكثرة الاستخدام، فيتغير لونها من الأصفر إلى الأخضر بفعل التأكسد، والذي يؤدي بدوره إلى تسمم مستخدمي هذه الأدوات [22].

وبحسب إحصاءات سجلها شولش، فقد عمل في هذه المهنة اليهود والنصارى من سكان قضاء القدس، وكان عدد اليهود العاملين في هذه المهنة 7 اما عدد النصارى فقد وصل إلى 21 حداداً [23].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0170109

ب) صناعة مواد البناء:

ساهمتْ حركة العمران في قضاء القدس، على تطور صناعة مواد البناء والتي اشتملت على صناعة البلاط، وصناعة القرميد، وحجر البناء، وصناعة الشيد.

أما بالنسبة **لصناعة البلاط** فقد أستخدم البلاط في تبليط أرضية المنازل، وله أنواع أهمها بلاط الرخام الأبيض والبلاط الفرادي والبلاط المزي، وكان يستخرج البلاط من المحاجر الواقعة بمحيط القدس، وبخاصة قرية عين كارم في وادي البدوية [24].

وأما **صناعة القرميد** فقد ظهرت في قضاء القدس بعد أن كان يتم استيراده من مرسيليا، حيث أقام الالمان معملاً لصناعة القرميد والآجر بالقرب من القدس [25].

وفيما يتعلق بصناعة **حجر البناء** فقد تطورت تطوراً ملحوظاً، وذلك نتيجة الإقبال على بناء الكنائس والأديرة والمدارس، واستفاد من هذا التطور عمال البناء والعاملين في صناعة الحجارة في القدس، واستخدمت الحجارة أيضاً في بناء سلالم الدور بحسب سجلات محكمة القدس الشرعية التي ذكرت عدد من حالات البيع بين أشخاص من القدس [26]. واستخدمت الحجارة أيضاً في بناء الدور نفسها، وكان للحجارة أنواع منها الحجر الملكي، والحجر المزي، والحجر الكعكولي ذي اللون الأبيض وفيه عرق أحمر، ويمتاز هذا النوع من الحجر بأنه سهل التحجير والدق نظراً لطراوته [27].

في حين، اشتهرت **صناعة الشيد** في قرية راس أبو عمار بهذه الصناعة، وكان يستعمل الحجر المزي بشكل خاص، إذْ يعدُّ أفضل أنواع الحجارة بهذه الصناعة، وعملية صنع الشيد، فتتمُّ عن طريق حفرة في الأرض يتم فيها حرق الحجارة المراد تحويلها إلى شيد بواسطة حرارة عالية تدوم ما بين 4-8 أيام فتتحول الأحجار بموجبها إلى شيد [28]، والشيد هو مادة بيضاء عادةً يطلى بها الجدار، وتكون غالباً بسمك بضع سنتمترات، ويستخدم غالباً من داخل الغرف، ويمكن استخدامه من الخارج أيضاً، وقد يترك بلا طلاء إلا أنه غالباً يطلى بالطلاء لحمايته[29].

وفي هذا نكون قد فصّلنا في بحثنا هذا أهم الصناعات التي كانت منتشرة في قضاء القدس في الفترة الواقعة بين عامي 1864م - 1914م.

المطلب الثاني: التجارة في قضاء القدس

كانت التجارة في القدس تقوم على نوعين كما ذكرنا سابقًا وهما التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، والتجارة الداخلية هي التي تقوم بين قضاء القدس والمدن المجاورة، اما الخارجية فكانت تجري بين القدس مع الولايات العثمانية والدول الأجنبية [30]، وينقسم هذا المطلب إلى فرعين أساسيين، الفرع الأول يتناول أهم السلع المصدرة والمستوردة بين القدس والمناطق المجاورة، وكذلك أساليب التجارة

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الداخلية، أما الفرع الثاني فقد ذكرنا به أهم الصادرات والواردات التي كانت تتم بين قضاء القدس والولايات العثمانية الأخرى وكذلك الدول الأجنبية.

الفرع الأول: التجارة الداخلية:

وهي عمليات التبادل داخل المنطقة حيث يتم انتاج محاصيل كثيرة أهمها الحبوب والفواكه والخضروات بأنواعها، وأيضاَ المنتجات الحيوانية من ألبان وأجبان وصوف وجلود [31]، بالإضافة لتجارة بعض الصناعات اليدوية، وكان يتم نقل البضائع من مكان الإنتاج إلى مناطق التسويق.

ونتيجة تنوع السلع المحلية والمستوردة فقد ظهرت كثيرٌ من الدكاكين التي تختص بسلعة معينة، وبحسب إحصائية سالنامه ولاية سورية عام 1871م فإن هناك 910 دكاكين في القدس [32]، وكان لهذه الدكاكين أهمية كبيرة في التجارة، إذ كانت تحتوي على أصناف كثيرة من المواد الأساسية التي يحتاجها الإنسان، ومنها السمن والألبان والأجبان والعسل واللحوم، والحبوب بأنواعها كالقمح والعدس والشعير والرز والذرة والسمسم، والبهارات بأنواعها، والقهوة، والزيوت.

كما ضمت تركات التجارة الكثير من الأدوات المنزلية مثل الكراسي والأسرّة والخزائن والطاولات، واللحف والسجاد والحصر، والبوابير والهاونات، وكذلك يوجد محلات تختص ببيع الملابس والأقمشة.

بالإضافة الى ذلك، فقد أنشأت في القدس الأسواق المختصة ببيع سلع معينة: كسوق العطارين، وسوق البازار، وسوق اللحامين، وسوق خان الزيت، وسوق النحاسين وسوق الخياطين.

كما أدى توفر كل هذه المواد في القضاء إلى جعل المنطقة سوقاً تجارياً رائجاً بالبضاعة، ويكثر فيه التجار العرب الذين جاءوا من خارج المنطقة، واستقروا فيها وأنشأوا محلات تجارية، مما ساهم في تنشيط التجارة في المنطقة.

ولقد كانت عمليات التجارة تتمُّ بأساليب مختلفة منها:

1- البيع بالنقد المباشر.
2- المقايضة.
3- البيع بالرهن.
4- بيع الوفاء.
5- بيع المجاورة.
6- بيع المقاصصة.
7- البيع بالكمبيالات والسندات.
8- بيع المؤجل.
9- الديون.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0170109

ومن الطبيعي أنْ يرافق هذا التطور التجاري ونشاط الحركة التجارية تأسيس الشركات التجارية وكان من أبرزها شركة العنان، وشركة المضاربة، وشركة المفاوضة [33].

الفرع الثاني: التجارة الخارجية:

ارتبط قضاء القدس بعلاقات تجارية جيدة مع المناطق المجاورة، كنابلس ويافا وغزة، حيث كان يتم استيراد الزجاج من يافا والخليل، والأسماك من غزة، أما عن تجار القدس فقد كان لهم علاقات تجارية طيبة مع الولايات العثمانية، وخاصة الولايات الشامية منها صيدا وبيروت ودمشق وشرق الأردن، ويعتبر سوق الجمعة من أشهر الأسواق التي يأتيها التجار والناس عموماً من المناطق المجاورة حيث يبيعون ويشترون حاجياتهم [34]. ووصل تجار القدس في علاقاتهم التجارية مع الدول الأجنبية المجاورة للدولة العثمانية، وبنوا معهم علاقات تجارية طيبة.

أهم الواردات:

كان يتمُّ استيراد بعض الحاجات الضرورية منها الذرة التي كانت تأتي من البلقاء، والحبوب من شرق الأردن، ويشتري تجار القدس السمن والصوف من تجار الكرك، ويستورد التجار المقدسيون زيت القلي من اجل صناعة الصابون من الكرك وعجلون والبلقاء [35]، وكذلك كان يتم استيراد الأقمشة والرز والسكر والجلود من مصر، والأقمشة والعباءات من اليمن، والسردين من المغرب، والبن من البرازيل، والأرز من إيطاليا، والملابس القطنية والأقمشة من المانيا وانكلترا وتركيا، وأخشاب البناء من فرنسا والنمسا وروسيا.

أما أهم الصادرات:

فقد تتمَّ عبر ميناء يافا فهي: القمح والشعير والعدس والحمص والذرة والسمسم والكرسنة، وزيت الزيتون واللوز والبطيخ، والجلود والتحف التذكارية والزبيب والمواشي [36].

المبحث الثاني: الضرائب والرسوم والنقود والأوزان والمقاييس والمكاييل في قضاء القدس

تنوعت الضرائب والرسوم في قضاء القدس، ونُظمت طرق جبايتها، وكذلك تنوعت العملة التي كانت مستخدمة في تلك الفترة، ما بين ذهبية وفضية ونحاسية، بالإضافة إلى تنوع واضح في الأوزان والمقاييس والمكاييل.

لذا في هذا المبحث قمنا بتقسيمه إلى مطلبين، المطلب الأول يوضح أهم الضرائب والرسوم وكذلك النقود التي كانت مستخدمة في قضاء القدس خلال الفترة بين عامي 1864 – 1914م، اما المطلب الثاني فقد تناول أهم الأوزان والمقاييس والمكاييل التي استخدمت في تلك الفترة بالتفصيل.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المطلب الأول: الضرائب والرسوم والنقود في قضاء القدس

كان من أهمَّ الضرائب التي فُرضت ضريبة العشر وكذلك الويركو والمسقفات والبدل العسكري، ورسوم المواشي، أما النقود فكانت العملة الذهبية كالليرة العثمانية الذهبية والجهادي، كالقرش والريال المجيدي، والنحاسية كالبارة.

الفرع الأول / الضرائب والرسوم في قضاء القدس:

عملت الدولة العثمانية على تنظيم الضرائب والرسوم، حيث قامت بإلغاء الضرائب غير الرسمية، وأبقت على الرسمية منها، ونظمت وطرق جبايتها وتحصيلها، ومن أهم الضرائب التي فرضت على قضاء القدس كانت ضريبة العشر والويركو، والمسقفات، والبدل العسكري، ورسوم المواشي، وهذه تعتبر إيرادات رئيسية، بالإضافة لرسوم الطابو، ورسوم المحاكم، والمواشي، والبلدية والمعارف، وهذه تعتبر رسوم ثانوية [37].

أ) ضريبة العشر:

فرض المسلمون هذه الضريبة على الأراضي التي دخل أصحابها تحت لواء الإسلام سلماً دون قتال، وكذلك على الأراضي التي أخذت عنوة ثم تم توزيعها على المقاتلين الفاتحين، وعلى الأراضي الموات التي يستصلحها المسلمين، ويدفع المسلمين العشر عند انتاجها إذا سُقيت سيحاً أو مطراً، ويدفعون نصف العشر إذا تمت سقايتها رياً [38].

واتبعت الدولة العثمانية قبل عصر التنظيمات نظامين لجباية الأعشار، الأول هو النظام المقطوع، وبموجبه يقوم الفلاح بدفع مبلغ معين سنوياً بغض النظر عن الإنتاج، وهذا النظام كان يضر بالفلاحين ولا سيما عندما يكون الإنتاج ضعيف، أما النظام الآخر فهو نظام المقاسمة وبموجبه تأخذ الدولة حصة من الإنتاج قد يكون الربع أو الثلث أو النصف، ويخفف هذا النظام العبء على الفلاحين، لكنه قد يعرضهم للابتزاز.

كما يتمُّ وجباية العشر بوقتين مختلفين، الأول أثناء نضوج المحاصيل الصيفية، والثاني أثناء نضوج المحاصيل الشتوية.

وفي عام 1856م أجريت بعض التعديلات على نظام العشر وطرق جبايته، وفرض نظام جديد يسمى بنظام الالتزام، و ترتب على جباية الأعشار بموجب هذا النظام إرهاق الفلاحين، وظلمهم بسبب عدم وجود معايير حقيقية لتخمين الأعشار [39].

ب) ضريبة الويركو:

وتقسم هذه الضريبة إلى نوعان، ثم أضيف إليها نوع ثالث:

1- ويركو الأملاك:

كانت هذه الضريبة تؤخذ على المساكن أو البيوت في المدن والقرى، وصدر هذا النظام عام 1861م، وكذلك تقاضت الدولة 4 بالألف على الأراضي الأميرية التي يتم زراعتها، و8 بالألف على الأراضي المزروعة بالأشجار، أو التي شيدت فيها الأبنية.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0170109

2- ويركو التمتع:

تعرف اليوم بضريبة الدخل[40]، فرضت في البداية على التجار بنسبة 30 في الألف من مجموع الربح السنوي، ثم ارتفعت إلى الأربعين، وفي عام 1885م شملت أصحاب الرواتب وبلغت 50 بالألف، ثم تحولت جبايتها بعد عام 1905م بشكل نسبي أو مقطوع.

3- ويركو المتحول:

ضريبة تفرج على أصحاب المحلات التجارية والصناعية، الذين لديهم عمال في محلاتهم، وقد بدأ استخدامه في عام 1912م [(41)].

جـ) ضريبة المسقفات:

بدأ العمل بها في سنة 1858م، وطُبقت في المدن والقرى، ووُضع لها معايير خاصة، خمسة بالألف على البيوت التي لا يتجاوز ثمنها عشرين ألف قرش، وثمانية بالألف على البيوت التي تجاوزت قيمتها عشرون ألف فرش، وعشرة بالألف على المباني المعدة للإيجار [(42)].

د) ضريبة البدل العسكري:

ضريبة تم فرضها على غير المسلمين مقابل إعفاءه من الجندية الإلزامية، وكان مقدارها بنحو 28 قرشاً على كل شخص في السنة [(43)].

لذلك، يدفع هذه الضريبة من تتراوح أعمارهم بين 18 – 60 عاماً، ثم أصدرت الدولة العثمانية، نظاماً لدفع البدل على عشرة أقسام، وفي عام 1908م تم إلغاء نظام البدل، وفرضت الجندية على كل رعاية الدولة[(44)].

ه) رسوم المواشي:

تمَّ فرض هذه الضريبة من قبل الدولة العثمانية، وبموجبها كان يؤخذ رأس غنم على كل عشرة أغنام، أي كان الدفع عيني، ثم أصبح الدفع نقدي، بحيث يدفع على كل رأس من الضأن والماعز 4 قروش، وعشرة قروش على كل جمل يستخدم في النقل، بالمقابل تم إعفاء الخيل والجمال والبغال والثيران التي تستخدم في الحراثة من دفع هذا الرسم، وزادت هذه الضريبة فيما بعد لتصبح 8 قروش للضأن والماعز، و20 قرشاً للإبل [(45)].

كان هذا أبرز ما يتعلق بالضرائب والرسوم، وكانت هذه الضرائب تجبى بعدة طرق وأنظمة، وكان أهمها نظام الالتزام ونظام الأمانة، ولكن كان يحدث هناك تجاوز من قبل من يستلم هذه المهمة التي أُكلت إليه من قبل الحكومة، حيث يستغل صاحب المنصب ويقوم بابتزاز الناس وأخذ أكثر من المطلوب منهم لصالحه الخاص، وهذا ما يتعلق بنظام الالتزام، أما نظام الأمانة فقد حرصت الدولة على اختيار أشخاص ذو سيرة حسنة، ولكن مع ذلك كان يحدث هناك تجاوزات بحق السكان [(46)].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0170109

الفرع الثاني النقود:

استعمل السكان أنواع متعددة من العملات العثمانية منها ما هو ذهبي ومنها ما هو فضي، بالإضافة للعملة النحاسية، والعملات الأجنبية كالليرة الفرنسية والليرة الإنكليزية، وكان أهم هذه العملات استخدامًا:

أ) النقود الذهبية:

أ- الليرة العثمانية الذهبية:

ضُربت هذه العملة في عهد السلطان العثماني عبد المجيد (1839- 1860م)، وهي من النقود التي يتم تداولها في قضاء القدس، وقد أُطلق عليها تسميات مختلفة منها، الليرة العثماني، والليرة المجيدية، وتمَّ استخدام هذه الليرة في المعاملات التجارية المختلفة كبيع الدور، وقد اختلف سعر الليرة العثمانية في قضاء القدس عن بقية المدن.

ب- الجهادي:

ضُربت هذه النقود في عهد الخليفة العثماني محمود الثاني عام 1811م، وهي نقود ذهبية انتشرت في قضاء القدس ولكن بشكل محدود، وقد سميت بالجهادي لأن الهدف من سكها هو دعم المجهود الحربي العثماني [47].

جـ- الخيري:

ضُرب في خلال فترة حكم السلطان محمود الثاني عام 1808م، وهو من النقود الذهبية التي ذكرتها سجلات المحكمة الشرعية، ولكن استخدم على نطاق ضيقٍ في قضاء القدس، وكان الخيري ينقسم إلى أجزاء منها الربع الخيري [48].

د- الغازي:

وهو أحد أنواع النقود الذهبية، أطلق عليه الغازي، وهو على نوعين، النوع الأول يسمى الغازي الجديد والثاني يسمى الغازي القديم.

واستخدم السكان في قضاء القدس أنواع من العملات الذهبية إلى جانب هذه الأنواع الأربعة وأهمها: الفندقلي – المشخص – الذهب الإسلامبولي والذهب المصري [49].

ب) النقود الفضية:

أ- القرش:

هو إحدى العملات الفضية التي ضُربت في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني، ويعتبر وحدة التعامل الرئيسية في قضاء القدس بصورة عامة، وبحسب سجلات المحكمة الشرعية فقد كان هناك نوعين للقروش، الأول يعرف بالقرش الميري أو الأسدي وذلك لوجود صورة أسد على أحد وجهيه، والنوع الثاني ويسمى القرش الرائج أو الشرك أو الدارج [50].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0170109

ب– الريال المجيدي:

سمي بهذا الاسم نسبة إلى السلطان العثماني عبد المجيد الذي ضُرب في عهده، وكلمة الريال جذورها اسبانية، والريال المجيدي من النقود الفضية التي كانت رائجة في قضاء القدس بعد القرش، وله أجزاء منها ربع المجيدي ونصف المجيدي، واختلف سعره عن مدن أخرى [51].

جـ– الريال الوزري:

ويطلق عليه اسم الريال الزهرواي، ومن أبرز فئاته نصف الزهراوي، وكان السكان في قضاء القدس يحددون سعر الريال الوزري في المعاملات المالية وخاصة مسألة الإقراض تجنباً لاختلاف سعره عند سداد الديون [52].

جـ) النقود النحاسية والنيكل:

أ– البارة:

ضربت في البداية في عام 1620م، ثم أعيد ضربها مرة أخرى في عام 1844م، وتعتبر البارة وحدة نقد قديمة، وتقسم إلى فئات متعددة بحسب ما تذكر سجلات المحكمة الشرعية بأن كان هناك خمس بارات وعشر بارات وعشرون بارة وأربعون بارة، والأربعون بارة تعادل قرشاً واحداً

ب– المتليك:

ضُربت في عهد السلطان العثماني محمود الثاني، وهي من معدني النحاس والنيكل، وكانت تعادل عشرة بارات بين عامي 1898م – 1913م

جـ– البشلك:

ضُربت هذه العملة في عهد السلطان العثماني سليمان الثاني، وهي من النحاس الأحمر، ومن أجزاءها نصف البشلك[53].

كان هذا أبرز ما يتعلق بالعملات النقدية بأنواعها وفئاتها وقيمتها.

المطلب الثاني: الأوزان والمقاييس والمكاييل

تميزت بتنوعها وكثرتها، واستعملت على نطاق واسع في القضاء، واعتمد عليها السكان اعتماد كلي في عمليات البيع والشراء.

سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، الفرع الأول يتحدث عن أهمّ الأوزان والمقاييس التي كانت منتشرة في المنطقة، أما الفرع الثاني فقد ذكرنا فيه أهم أنواع المكاييل المستعملة في قضاء القدس.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0170109

الفرع الأول: الأوزان والمقاييس:

كان لكل نوع من الأوزان والمقاييس استعمال خاص فيه، ولا يستخدم في وزن غير المادة المخصص لها، كالدرهم الذي كان يستخدم في وزن البضائع الثمينة، وكذلك في المقاييس كان يستخدم القيراط في الأراضي أو العقارات.

أ) الأوزان:

تنوعت الأوزان في هذه الفترة في قضاء القدس، وكان من أبرزها:

أ- الدرهم:

ويستخدم في وزن البضائع الثمينة، وخاصة الفضة والحرير، ويعادل الدرهم 3.125غم، ويستخدم أحياناً كوحدة وزن إلى جانب الرطل،

ب-الرطل:

أستخدم الرطل كوحدة وزن لكثير من المواد السائلة مثل الزيت والطحينة، والمواد الصلبة مثل الأرز والسكر والتنباك والثوم وغير ذلك، وكان الرطل في القرن التاسع عشر يساوي 900 درهم أي ما يعادل 2.886كغ، وفي الرملة كان الرطل يساوي 2.321كغ، وفي عكا كان الرطل يزن 2.207كغ،

جـ- المثقال:

أستعمل المثقال في وزن الحلي كالذهب واللؤلؤ، ومن المرجح أن المثقال في القدس كان يعادل 4.46غم.

د- الأوقية:

تم استعمالها في وزن بعض السلع والمواد التموينية، وهي تعادل 208.33غم.

هـ- الأقة:

بحسب سجلات المحكمة الشرعية في القدس فقد تم استخدام الأقة في وزن الزيت، وكذلك جلود الجواميس، والطحين، ويرجح ان وزن الأقة قد بلغ نحو 1333غرام.

و- الشعيرة:

استخدمت كوحدة وزن في الذهب، وتقدر بنحو0.05غم، ويبدو أن هذه الوحدة استخدمت في ضبط تركات المتوفين من التجار وأصحاب المحلات [54].

ب) المقاييس:

تنوعت المقاييس في قضاء القدس وأهمها كان:

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0170109

أ- القيراط:

بحسب سجلات المحكمة الشرعية فإن القيراط مقسم إلى 24 جزء متساوي، ويتم استخدامه في الأراضي أو العقارات مثل الدكاكين والمطاحن والمعاصر وغيرها [55].

ب-السهم:

يستعمل في تقسيم الكل إلى عدة أجزاء غير محددة العدد، ومثال على ذلك فقد يتم تقسيم الأرض إلى أسهم عديدة بين المستفيدين، وكان هناك حالات عديدة في تقسيم السهم ذكرتها سجلات المحكمة الشرعية.

ج- الذراع:

كان له ثلاثة أنواع، أولها الذراع الذي يستخدمه البنائون، ويعادل 75سم، أما النوع الثاني فهو ذراع الأقمشة، ويساوي 187.58سم والثالث هو الذراع الاستنبولي ويساوي 68سم، واستخدمت بشكل عام في الأبنية والأراضي والطرق [56].

د- الفدان:

ويستعمل لقياس مساحة الأراضي، ويتم استخدامه في حالتين، الحالة الأولى لتدل على مجموع ما يحرثه الفدان (الزوج من الثيران) من الأرض في اليوم الواحد، أما الحالة الثانية لتدل على مجموع ما يتم حرثه من قبل الفدان (الزوج من الثيران) في الموسم الواحد، وكان الفدان في الحلة الأولى يحرث ما يقارب 4200 متر مربع [57].

هـ- الدونم:

تم استعماله من أجل قياس وحدة الأرض، وفي عام 1881م، طبق نظام جديد للدونم، فأصبح يساوي 2500متر مربع، وكل أربع دونمات كان تساوي هكتاراً، لكن في عام 1909م، تم إعادة العمل بنظام الدونم القديم، والذي بموجبه أصبح الدونم يساوي 939،3 متراً مربعاً [58].

الفرع الثاني: المكاييل:

هناك العديد من المكاييل التي أشارت إليها سجلات المحكمة الشرعية في القدس، والتي كانت سائدة في منتصف القرن التاسع عشر، ومن أهم هذه الأنواع:

أ- الحمل:

إنَّ المقصود به ما يُحمل على ظهور الحيوانات كالبغال والجمال والحمير، وأكثرها استخداماً كانت الجمال، وذلك لقدرتها على التحمل، وحملِ الأحمال الثقيلة، وبنسبة أقل يتم الاعتماد على البغال والحمير، ومن أهم المواد التي كانت تنقل على الحيوانات هي الحبوب وخاصة القمح والشعير حيث كان

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0170109

يُنقل بأكياس كبيرة تسمى الخيش، وبحسب هنتس في كتابه المكاييل والأوزان فقد ذكر أن قدرة حمل الجمل تصل إلى 250كغم، أما البغل أو الحصان بين 154- 162كغم، أما بالنسبة للحمار فلا تتجاوز قدرة حمله على 83كغم [59].

ب- الأردب:

مكيال مصري للحبوب، قدره هنتس بحوالي 133،7كغم، ولكن استخدامه لم يكن شائعاً في قضاء القدس.

ج- القفة:

استخدمت كمكيال للحبوب، وبخاصة الأرز، وتساوي 18 رطلاً.

د- الفُردة:

تستخدم في نقل الحبوب، وهي عبارة عن كيس مصنوع من الشعر، يُعرف باسم خيشة.

هـ- الطبّة:

الواضح من معناها أن الكيل الذي كيلت به كان يفُرغ على الأرض، أي يُطب على وجهه لإفراغ محتوياته، ويطلق تسمية الطبّة على الكمية المفرغة، ويتم صف كل طبّة إلى جانب الأخرى، ثم يتم عدها فرادى ثم يتم جمعها على شكل كومة واحدة.

و- الكيلة:

استعملت لكيل الحبوب، وتم تقسيمها إلى 24 وحدة، وفي عام 1841م أصبح للكيلة في الدولة العثمانية قيمة موحدة، وهو ما يعادل 25،656كغم من القمح.

ز- الجرة:

استخدمت لكيل المواد السائلة وخاصة الزيت، أما بالنسبة لوزنها فلم يكن ثابتاً، إنما كان يختلف بين مدينة وأخرى، وقرية وأخرى في اللواء الواحد أو القضاء الواحد، فعلى سبيل المثال فإن وزن جرة الزيت في غزة بلغ 9 أرطال، وفي منطقة الخليل 5 أرطال [60].

الخاتمة:

بعد الانتهاء من هذا البحث توصلنا إلى عدد من النتائج والتوصيات:

أولًا: النتائج:

1- قيام أي صناعة وتطورها يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمواد الأولية والأيدي العاملة.
2- تنوع السلع المحلية والمستوردة أدى إلى ظهور كثير من الدكاكين التي تختص بسلعة معينة.
3- تنظيم جباية الضرائب والرسوم يساهم مساهمة فاعلة في زيادة إيرادات الدولة.
4- تعدد أنواع العملات المستعملة في قضاء القدس كالنقود الذهبية والفضية والنحاسية.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ثانيًا: التوصيات:

1- الاستفادة من الدراسات التاريخية السابقة لمعرفة العملات والنقود التي تعاملت بها الحضارات القديمة.

2- زيادة الاهتمام بالدراسات المتعلقة بفلسطين عامة القدس بشكل خاص سواء كانت تاريخية أم اقتصادية أم سياسية وحضارية.

3- البحث وبشكل موسع بكل ما يتعلق بالأوزان والمقاييس والمكاييل التي استعملت في قضاء القدس على مر العصور وحتى الوقت الحاضر. **المصادر والمراجع**

المصادر والمراجع:

(1) نرجس كدرو، الرمزية الدينية للمسجد الأقصى ودوره في تحفيز المسلمين على تحرير بيت المقدس من الصليبيين عام 583هـ/1187م، مجلة دراسات بيت المقدس، 2021م، 21(3):394م.

(2) إياد محمد فهد الشلالدة، الحياة الاقتصادية في قضاء القدس بين عامي 1864 – 1914م، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الخليل، ص 111.

(3) سليم جمعة سليم السوارية، الحياة الاقتصادية في الأردن وفلسطين خلال الحقبة بين عامي 1864م – 1918م، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، أيار 2011م، ص112.

(4) إياد الشلالدة، مرجع سابق، ص112.

(5) الكزاندر شولش، تحولات جذرية في فلسطين بين عامي 1856 – 1882م، ترجمة: كامل جميل العسيلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان – الأردن، 1993م، ط2، ص156.

(6) نوفان السوارية، عمان وجوارها بين عامي 1864 – 1921م، منشورات بنك الأعمال، عمان 1996م، ط1، ص348.

(7) الكزاندر شولش، مرجع سابق، ص144.

(8) المرجع السابق، ص155.

(9) إياد الشلالدة، مرجع سابق، ص116.

(10) محمد بدر عبد الرحيم، طولكرم وجوارها بين عامي 1864 – 1918م، رسالة ماجستير 2011م، جامعة النجاح الوطنية، ص142.

(11) محمد كرد علي، خطط الشام، ج4، مطبعة الترقي، دمشق، 1926م، ص210.

(12) الكزاندر شولش، مرجع سابق، ص144.

(13) سليم السوارية، مرجع سابق، ص116.

(14) زياد المدني، مدينة القدس وجوارها، جامعة آل البيت، ط1، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية – الرأي، عمان، 1996م، ص68.

(15) للمزيد من المعلومات عن زيت السيرج يرجى الدخول إلى موقع (موضوع) الإلكتروني، تاريخ النشر: 2020/07/23م، تاريخ الزيارة: 2022/03/28م، https://2u.pw/o5VhBMmX

(16) إياد الشلالدة، مرجع سابق، ص118.

(17) نوفان السوارية، مرجع سابق، ص352.

(18) محمد كرد علي، مصدر سابق، ص235.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0170109

(19) إياد الشلالدة، مرجع سابق، ص128.
(20) سجلات المحكمة الشرعية، 23 رجب1310هـ/ 10 شباط 1893م، ص106-107.
(21) موقع المعاني الإلكتروني، تاريخ الزيارة: 2022/05/30م، 7.00 https://2u.pw/B13v9Rm5
(22) إياد الشلالدة، مرجع سابق، ص129.
(23) الكزاندر شولش، مرجع سابق، ص157.
(24) محمد الحزماوي، مظاهر عمرانية في مدينة القدس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر(1850- 1900)، دراسة من خلال سجلات المحكمة الشرعية بالقدس، المجلد 3، العدد 3، 2009م ، ص 137.
(25) سليم السوارية، مرجع سابق، ص125.
(26) سجلات المحكمة الشرعية، 347، 11 ذي القعدة 1280هـ / 18 نيسان عام 1864م، ص239.
(27) إياد الشلالدة، مرجع سابق، ص134.
(28) أمين مسعود أبو بكر، قضاء الخليل 1864- 1914م، ص244.
(29) ويكيبيديا، تاريخ النشر: 2014/05/28م، تاريخ الزيارة: 2022/05/30م، 12.00، https://2u.pw/DSC6wt7A
(30) إياد الشلالدة، مرجع سابق، ص139.
(31) سجلات المحكمة الشرعية 368، 25 ربيع الثاني 1296هـ / 18 نيسان 1879م، ص225.
(32) الكزاندر شولش، مرجع سابق، ص144.
(33) إياد الشلالدة، مرجع سابق، ص144-157.
(34) سجلات المحكمة الشرعية 374، 19 ذي القعدة 1303هـ / 19 آب 1886م، ص17-23.
(35) سليم السوارية، مرجع سابق، ص151
(36) إياد الشلالدة، مرجع سابق، ص171-172.
(37) عبد العزيز محمد عوض، تقديم: أحمد عزت عبد الكريم، الإدارة العثمانية في ولاية سورية بين عامي (1864- 1914م)، رسالة قدمت للحصول على الماجستير في الآداب، جامعة عين شمس، دار المعارف بمصر، القاهرة، ص166.
(38) أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1979م، ص51-75.
(39) إياد الشلالدة، مرجع سابق، ص181- 182.
(40) عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، الجزء الأول، الطبعة الخامسة، مطبعة المعارف- القدس، 1999م ص331
(41) عبد العزيز عوض، مرجع سابق، ص170- 172- 173
(42) عارف العارف، مرجع سابق، ص330.
(43) المرجع السابق، ص331.
(44) إياد الشلالدة، مرجع سابق، ص185.
(45) سليم السوارية، مرجع سابق، ص174.
(46) إياد الشلالدة، مرجع سابق، ص192-193.
(47) المرجع السابق، ص200- 204.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0170109

(48) سجلات المحكمة الشرعية في القدس، 369، 19 ربيع الثاني، 1297هـ/ 31آذار 1880، ص68.
(49) إياد الشلالدة، مرجع سابق، ص200- 205.
(50) سليم السوارية، مرجع سابق، ص162.
(51) سجلات المحكمة الشرعية في القدس349، 23 ذي الحجة، 1281هـ / 19 آذار 1865م، ص141 – سجلات المحكمة الشرعية في القدس364، 25 رجب 1292هـ/ 27 آب 1875م، ص339.
(52) إياد الشلالدة، مرجع سابق، ص214.
(53) نوفان السوارية، مرجع سابق، ص385- 387.
(54) محمد ماجد الحزماوي، التاريخ الاقتصادي للقدس العثمانية (1850- 1900)، ط1 2018م، دار الجندي للنشر والتوزيع – القدس، ص23-28.
(55) سليم السوارية، مرجع سابق، ص170.
(56) إياد الشلالدة، مرجع سابق، ص198-199.
(57) نوفان السوارية، مرجع سابق، ص382.
(58) المرجع السابق، ص382.
(59) فالتر هينتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمه عن الألمانية: كامل العلي، منشورات الجامعة الأردنية، ص26-27.
(60) محمد ماجد الحزماوي، التاريخ الاقتصادي للقدس العثمانية (1850- 1900)، ص30-38.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0